

برية العالم

أكاذيب وحقائق أسئلة ذهبت مع الريح

أظهر استطلاع رأي سنة 2006 أن 33% من الأميركيين يعتقدون بتورط حكومتهم في تفجيرات 11 سبتمبر. سبب هذا الاعتقاد هو اللغط الذي أحاط بنتائج التحقيق. وفي الذكرى العاشرة ازداد الالتباس وكبرت الأسئلة، وآخر المآخذ يقف عند مسألة اغتيال أسامة بن لادن والشك في صدقية روايتها الرسمية

بشير البكر

عن قصد على طمسه، وينطلق البعض من الأجواء التي سبقت هذا التاريخ، وكانت فاتحتها انتخاب جورج بوش بطريقة مواربة. ويركز هؤلاء على شخصية بوش المازومة وغير الخاضعة لضوابط منطقية، وكذلك تركيبة الفريق الذي أحاط به، وهو في غالبيته من عالم السلاح والبتترول واليمين الرجعي المحافظ والأوساط المسيحية الصهيونية. وليس سرا أن هذا الخليط حمل مشروعا خاصا للقرن الحادي والعشرين، وكانت توحده أهداف الغزو العسكري لوضع اليد على الطاقة ومصادرها وطرق إمدادها، إضافة إلى تنشيط تجارة السلاح، وتقوية معسكر اليمين في إسرائيل، وفتح مواجهة مع الإسلام، العدو الجديد للغرب بعد انهيار الشيوعية والاتحاد السوفياتي.

تطور الأحداث على الصعيد الدولي، خلال ولايتي بوش الأولى والثانية، زاد من قوة حجج المشككين في الرواية الرسمية لأحداث 11 سبتمبر. وقوى منها الهجوم الكاسح على مدى سنوات عدة، ومن ذلك احتلال أفغانستان والعراق وتقييض السلطة الفلسطينية وإعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وتسميم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ومحاولة فرض مشروع الشرق الأوسط الكبير بالقوة، وعدوان تموز على لبنان سنة 2006. وظهرت دراسات وكتب في الولايات المتحدة وأوروبا تقدم أطروحات تتحدث عن بحث إدارة بوش عن ذرائع كبيرة من أجل إطلاق حروبها في الطرف الآخر من العالم، حيث الثروات الهائلة والجغرافيات العنصرية والمعقدة والغنية في الوقت ذاته، إضافة إلى التحدي المستقبلي الذي تمثله القوى الناهضة في شرق آسيا كالصين. وعلى مدى السنوات الماضية، تمحورت الأطروحات حول جملة من الأسئلة والقضايا، منها مشروع «مافيا بوش» لاحتلال العراق قبل 11 سبتمبر، وضرورة البحث عن مسوغات للقيام بذلك، ويعطف الكثيرون هذا التوجه على تصريح وزير الدفاع في تلك الفترة دونالد رامسفيلد الذي رأى أن العراق هو المسؤول عن هجمات 11 سبتمبر، وهناك قراءات كثيرة تتوقف طويلا عند عائلة بوش وموقفها من العراق، حيث فشل الأب في إطاحة صدام حسين في حرب عاصفة الصحراء سنة 1991 ونزوع الابن إلى الأخذ بثأر أبيه، إضافة إلى ما يمثله النفط العراقي من إغراء لدى محيط بوش. والأطروحة الثانية تنطلق من العلاقات الخاصة والتجارية بين عائلتي بوش وبن لادن، التي تذهب بعيدا في القدم، ولم تعكرها مسيرة الجهادية التي بدأها أسامة بن لادن

بعد عودته من أفغانستان في مطلع التسعينيات، وكان عمادها جمع شمل الأفغان العرب حول مشروع للتغيير بالاعتماد على القوة المسلحة، وهناك واقعة يُتوقف عندها دائما، وهي تتمثل في زيارة مجموعة من الاستخبارات الأميركية لزعيم القاعدة خلال استشفائه في دبي قبل شهرين من هجمات 11 سبتمبر. والأطروحة الثالثة هي مراقبة الاستخبارات الأميركية للمجموعة التي نفذت الهجمات، وهنا نُشرت كمية كبيرة من المعلومات، تبدأ بإعطاء الفئضلة الأميركية في جدة لتأشيرات دخول لمجموعة السعوديين من القاعدة الذين شاركوا في الأعداد وتنفيذ الهجمات، ثم إن المجموعة التي كانت في ألمانيا، من أمثال المصري محمد عطا والبنباني زياد الجراح، أكدت المعلومات اللاحقة أن أفرادها

أرسلت لوزارة الخارجية الأميركية من أجل عدم تمكينهما من تأشيرة لدخول الولايات المتحدة، ولكن المسألة كانت بلا فائدة، لأنهما كانا قد دخلا الأراضي الأميركية قبل ذلك، وشاركا في العملية، وهما من قادا الطائرة التي ارتطمت بجدار البنتاغون.

أسئلة كثيرة لم تجد أجوبة حتى اليوم تتعلق بموقف الولايات المتحدة من السعودية واليمن في ما يتعلق بالحرب على الإرهاب. ورغم أن واشنطن توصلت إلى نتائج مؤكدة بشأن احتضان الرياض وصنعاء لتنظيم «القاعدة»، فقد استمرت العلاقات كما هي حتى اليوم. وفي الحالة الأولى حفلت الصحف الأميركية بمعلومات عن تمويل القاعدة من طرف هيئات رسمية سعودية وأمراء من العائلة الحاكمة وإصدار فتاوى من قبل شيوخ السلفية تحض على الإرهاب. ويؤكد الصحافي الفرنسي، أريك لورون، في كتابه «الجانب المخفي من 11 سبتمبر»، أن الأجهزة السعودية تتحمل مسؤولية في 11 سبتمبر، ويتحدث عن وفاة ثلاثة من الأمراء السعوديين بطريقة غامضة، بعدما جرى توجيه اتهامات إلى السعودية بتمويل القاعدة.

أما في الحالة الثانية، فإن الحكم اليمني الذي سارع إلى تبني دعوة بوش للحرب على الإرهاب، استمر في التستر على نتائج التحقيقات بصددها مهاجمة المدمرة «يو اس اس كول» في مرفأ عدن. ورغم أن العملية كانت الأولى للقاعدة في صورة رسمية، لم تضغط الولايات المتحدة على مدى سنوات على حكم الرئيس اليمني لتسليم المطلوبين، وبالتالي بقيت السعودية واليمن بيئة حاضنة حقيقية للتنظيم الذي شارك بفعالية في العمليات العسكرية للقاعدة في العراق. وإلى اليوم يعد التنظيم السعودي اليمني من أنشط فروع القاعدة، ولكن الولايات المتحدة لم تتخذ إجراءات فعلية ضد حكم صالح الذي أكد مساعدوه أنه على صلة وثيقة بالاستخبارات الأميركية، وأنه هو من ربى القاعدة واحتضنها واستخدمها في حروبه الداخلية والخارجية.

أسئلة كثيرة لم تجد أجوبة حتى اليوم تدور حول غموض الرواية الرسمية، وتجاوز صدى الأسئلة الولايات المتحدة إلى العالم كله. ولم تقتصر الأمر على أوساط أمنية وأكاديمية وإعلامية. الكل يتساءل عن سبب عدم إقدام سلاح الجو الأميركي على إسقاط الطائرات المخطوفة، ولماذا أبعد جهاز المباحث الفدرالية عن التحقيق وأسند إلى الجيش الذي اعتبر نتاجه من بين أسرار الدولة وتحفظ على نشره؟ وما هي المبررات التي حالت دون إجراء تحقيق في المضاربات في البورصة عشية الهجمات وبعد وقوعها، ومن هم الذين استفادوا من اختلال الأسواق المالية، هذا إضافة إلى الغموض الذي أحاط بانتهيار البرجين، وهل كانت هناك متفجرات مزروعة في داخلهما؟ والسؤال الأكبر هو ما هي مبررات إصدار قانون يحذر من الحريات بعد أسبوع من الهجمات؟



وجه لث الشعب
الأميركي اتهامات
بالتواطؤ إلى إدارة
جورج بوش

أسئلة كثيرة لم تجد
أجوبة حتى اليوم تدور
حول غموض الرواية
الرسمية



كانوا تحت مراءى ومراقبة أجهزة الاستخبارات الأميركية والألمانية، ولم يجب أحد على سؤال كيف تسنى لهؤلاء دخول الولايات المتحدة وتركوا من دون مراقبة، وهم يُعدون لعمل بهذا الحجم؟ ويضاف إلى ذلك التحقيق الخاص بالمدمرة الأميركية «يو اس اس كول» في اليمن في تشرين الأول سنة 2000، والذي انتهى إلى مسؤولية القاعدة، وهنا جرى الحديث طويلا عن إمكان للحيلولة دون حصول هجمات 11 سبتمبر، ذلك أن الاستخبارات والمباحث توصلتا إلى تحديد هوية بعض مخططي الهجوم ومنفذيه وجرى الربط بينهم وبين المسؤولية عن عمليتي السفارتين الاميركيتين في نيروبي ودار السلام في آب 1998، وقام جهازا «سي أي إيه» و «أف بي أي» بتتبع بعض أفراد المجموعة من دبي إلى بانكوك وكوالالمبور، وجرى التجسس على اجتماعاتهم وتصويرهم. ومن الأمور الغريبة جداً، التي ظلت لغزا حتى الآن، أن اثنين من هؤلاء، هما نواف الحازمي وخالد الحضار، جرى التأكد من دورهما في العمليات الثلاث، وفي العاشر من سبتمبر عجم اسمهما في برقية

